فهرس

	رقم الصفحة
مقدمة وخطة البحث	٧
القسم الأول	٢١
الطبيعة القانونية الجديدة لعقد الأشغال الدولى	
الباب الأول : ماهية عقد الأشغال الدولى	٢٢
الفصل الأول : تعريف عقد الأشغال الدولى.	٢٣
المبحث الأول : خصائص عقد الأشغال الدولى.	٢٤
المبحث الثانى : التمييز بين عقد الأشغال الدولى والعقود الإدارية المسماة.	٤٢
المبحث الثالث : الصور الجديدة لعقود الأشغال الدولية.	٥١
عقود البوت BOOT – B.O.T	٥٢
السمات الرئيسية لعقد المقاولة المبرم بنظام الـ B.O.T	٥٨
غياب التنظيم الدستورى والتشريعى لعقود البوت	٦٦
المبحث الرابع : النظام القانونى لعقود الأشغال الدولية.	٧٣
الفصل الثانى : الطبيعة القانونية لعقد الأشغال الدولى.	٨٥
المبحث الأول : الطبيعة القانونية لعقد الأشغال العامة الداخلى.	٨٦
أولاً : أن يكون أحد الأشخاص المعنوية العامة طرفاً فى العقد.	٨٧

Scanned by CamScanner

ثانياً : اتصال عقد الأشغال العامة بنشاط مرفق عام. ٩٠
ثالثاً : أن يتضمن العقد شروطاً استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص. ٩٣
- الوضع فى فرنسا. ٩٦
المبحث الثانى : الطبيعة الخاصة لعقد الأشغال الدولى. ١٠١
- نظرية تحول الطبيعة القانونية لعقد الأشغال الدولى. ١٠٦
أولاً : شروط الثبات التى يتضمنها عقد الأشغال الدولى. ١٠٦
ثانياً : شروط ثبات العقد. ١١٤
ثالثاً : شروط التحكيم فى العقد الإدارى. ١١٦
رابعاً : شرط القانون الواجب التطبيق. ١١٩
- تحول الطبيعة القانونية لعقد الأشغال العامة فى قانون المناقصات القديم والجديد. ١٢١
- الآثار المترتبة على تحول الطبيعة القانونية لهذا العقد. ١٢٤
الفصل الثالث : إجراءات تعاقد الدولة. ١٢٧
المبحث الأول : نظرة على نظم تعاقد الدولة فى القانون المقارن. ١٢٨
- الوضع فى فرنسا. ١٢٩
- الوضع فى المملكة المتحدة. ١٣٤
المبحث الثانى : تعاقد الدولة فى عقود الأشغال الدولية. ١٣٧
المبحث الثالث : صياغة عقد الأشغال الدولى وتكوينه. ١٤٩

Scanned by CamScanner

البـــاب الـــثانى : دخول العقد حيز التنفيذ والإخلال بالالتزامات المتقابلة فيه. ١٥٥

الفصـــل الأول : دخول العقد حيز التنفيذ وإلتزامات كل من طرفيه. ١٥٧

المبحث الأول : دخول العقد حيز التنفيذ. ١٥٧

المبحث الثانى : التزامات الأطراف. ١٦٢

المطلب الأول : صور إخلال جهة الإدارة بالتزاماتها. ١٦٢

أولاً : الـــتأخر فى تسليم موقع الأعمال عن الحد الزمنى المعقول. ١٦٢

ثانياً : التأخر فى إعداد التصميمات أو الرسومات أو إعدادهـــا علـــى نحو غير سليم من الواقع والقانون. ١٦٤

ثالثاً : ظهور عقبات تحول دون التنفيذ. ١٦٥

رابعاً : إدعاء ملكية الأرض المقام عليها المشروع من قبل الغير. ١٦٩

خامســـاً : الـــتأخر فـــى صـــرف الدفعة المقدمة والمستخلصات. ١٧٠

سادساً : التأخر فى تسلم الأعمال عن الحد الزمنى المعقول. ١٧٢

المطلب الثانى : صور إخلال المقاول بالتزاماته. ١٧٣

أولاً : الإخـــلال بالتزام المقاول بالتنفيذ الشخصى للعقد. ١٧٣

ثانياً : تأخر المقاول فى تنفيذ الأعمال الموكلة إليه بالعقد عن الميعاد المحدد. ١٧٨
ثالثاً : تنفيذ الأعمال على نحو غير مطابق للمواصفات المتفق عليها. ١٨٢
رابعاً : بعض الالتزامات الأخرى الملقاة على عاتق المقاول. ١٨٤
المبحث الثالث : تكييف الإخلال بالالتزامات الناشئة عن عقد الأشغال الدولى. ١٨٥
- الطبيعة القانونية للإخلال بالالتزامات فى الفقه المقارن. ١٨٧
- تقديرنا لأثر الطبيعة القانونية الجديدة لهذا العقد على صور الإخلال المتقابلة من طرفيه. ١٨٧
الفصل الثانى : الجزاءات فى عقود الأشغال الدولية. ١٨٩
المبحث الأول : فسخ العقد ومصادرة التأمين. ١٨٩
- اتجاهات القضاء المصرى والفرنسى فى هذا الشأن. ١٩٦
المبحث الثانى : سحب العمل والتنفيذ على الحساب. ٢٠٣
- ما يقع على عاتق المقاول المقصر من نفقات فى حالة التنفيذ على الحساب. ٢٠٠
أولاً : فروق الأسعار. ٢١١
ثانياً : المصروفات الإدارية. ٢١٣
ثالثاً : غرامات التأخير. ٢١٥
- غرامات التأخير فى الفقه والقضاء المقارنين. ٢٢١

Scanned by CamScanner

- التمييز بين غرامات التأخير كتعويض Liquidated damages والعقوبات Penalties. ٢٢٦
- أثر الطبيعة القانونية الجديدة على الجزاءات التى تملك الدولة توقيعها فى هذا النوع من العقود. ٢٣٦
الفصل الثالث : عوارض تنفيذ عقود الأشغال الدولية. ٢٣٩
المبحث الأول : استحالة تنفيذ الالتزام. ٢٤٠
- القــوة القاهرة وأثرها على الإعفاء من المسئولية فى عقود الأشغال الدولية. ٢٤٠
المبحث الثانى : صعوبة تنفيذ الالتزام. ٢٦٢
المطلب الأول : نظرية عمل الأمير فى عقود الأشغال العامة. ٢٦٢
أولاً : شروط تطبيق النظرية. ٢٦٣
ثانياً : الآثار المترتبة على تطبيق النظرية. ٢٦٨
المطلب الثانى : نظرية الظروف الطارئة. ٢٧٣
المطلــب الثالــث : فكــرة الصــعوبات المادية غير المتوقعة فى عقود الأشغال الدولية. ٢٨٢
الفصل الرابع : آثار الإخلال بالالتزامات فى عقود الأشغال الدولية على الغير. ٢٨٩
المبحث الأول : مفهوم الغير فى عقود الأشغال الدولية. ٢٩٠
المبحــث الــثانى : الأســاس القانونى لامتداد آثار عقود الأشغال الدولية بالنسبة للغير. ٢٩٣
المطلب الأول : الأساس القانونى لامتداد آثار العقود الإدارية إلى الغير. ٢٩٤

Scanned by CamScanner

المطلـــب الثانى : الأساس القانونى لامتداد آثار عقود الأشغال الدولية إلى الغير. ٢٩٦
المبحث الثالث : آثار عقود الأشغال الدولية بالنسبة للغير. ٣٠٤

القسم الثاني
وسائل تسوية منازعات
عقود الأشغال الدولية ٣٠٧

الباب الأول : بدائل تسوية منازعات عقد الأشغال الدولي بغير اللجوء إلى القضاء ٣٠٣
الفصـــل الأول : ماهـــية بدائل تسوية منازعات عقد الأشغال الدولي بغير اللجوء إلى القضاء. ٣١٥
أولاً : المفاوضة. ٣١٨
ثانياً : الوساطة. ٣٢١
الفصـــل الـــثانى : تطبيق الوسائل البديلة فى عقود الأشغال الدولية. ٣٢٥
المبحث الأول : الوسائل البديلة فى عقد الفيدك F. I. D. I. C. ٣٢٦
المبحث الثانى : دور الوسائل البديلة في تسوية منازعات عقود الأشغال في فرنسا. ٣٢٩
المبحـــث الثالـــث : الأثر القانونى للوسائل البديلة لتسوية المنازعات فى عقود الأشغال الدولية. ٣٣٦
الباب الثانى : التحكيم فى عقود الأشغال الدولية. ٣٤٤
فصل تمهيدى : التحكم فى عقود الدولة ودول العالم الثالث ٣٤٧
الفصل الأول : تعريف التحكيم فى عقود الأشغال الدولية. ٣٥٥
المبحث الأول : خصائص عملية التحكيم. ٣٥٥
المبحث الثانى : تعريف التحكيم. ٣٥٩
أولاً : المحاولات الفقهية لتعريف التحكيم. ٣٦٠
ثانياً : تعريف التحكيم فى تشريعات الدول المختلفة. ٣٦٣

Scanned by CamScanner

ثالثا : التعريف المقترح للتحكم . ٣٦٥
المبحث الثالث : مزايا نظام التحكيم وعيوبه. ٣٦٦
- تقديرنا لنظام التحكيم. ٣٧٠
المبحث الرابع : التحكيم المؤسسى والتحكيم الخاص AD HOC ٣٧٢
الفصل الثانى : التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي. ٣٧٧
أولاً : قانون التحكيم الإنجليزى. ٣٧٧
ثانياً : قانون الأمم المتحدة النموذجي للتحكيم التجاري الدولي. ٣٧٩
ثالثاً : القانون الفرنسي. ٣٨٠
رابعاً: القانون الدولي الخاص السويسري ١٩٨٧. ٣٨٠
خامساً: قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بجمهورية مصر العربية. ٣٨١
- النتائج المترتبة على التعريفة بين التحكيم الداخلي والتحكيم الدولي. ٣٨٣
- التحكيم الدولي ومنازعات عقود الأشغال العامة في الأعراف الدولية. ٣٨٤
الفصل الثالث : شرط التحكيم في العقد الإدارى. ٣٨٧
المبحث الأول : عقد الأشغال الدولي وقابلية منازعاته للفصل فيها بغير اللجوء إلى القضاء. ٣٨٨
المطلب الأول: الوضع التشريعي والخلاف الفقهي حول مدى مشروعية ودستورية شرط التحكيم قبل قانون التحكيم الجديد. ٣٨٨
- الخلاف الفقهى والقضائي حول مدي جواز الالتجاء إلى التحكيم في العقود الإدارية. ٣٨٩

Scanned by CamScanner

أولاً : عدم جواز التحكيم في العقود الإدارية. ٣٨٩
ثانياً : جواز التحكيم في العقود الإدارية. ٣٩٥
المطلب الثاني : اتجاهات القضاء والتشريع في مصر في مدي جواز التحكيم في العقد الإداري. ٣٩٨
أولاً : اتجاه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة. ٣٩٨
ثانياً : اتجاه قضاء مجلس الدولة في هذا الصدد. ٤٠٣
ثالثاً : حكم قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤. ٤٠٤
رابعاً : إفتاء الجمعية العمومية لقسمى لفتوى والتشريع في ١٩٩٦/١٢/١٨ بعدم جواز التحكيم في العقود الإدارية. ٤٠٦
- رأي محكمة استئناف القاهرة في المسألة محل البحث. ٤١٧
خامساً : التعديل التشريعي للمادة الأولى من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية وجواز التحكيم في العقود الإدارية. ٤٢٥
المبحث الثاني : تقديرنا لقانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ في شأن إباحة التحكيم في العقود الإدارية. ٤٢٨
الفصل الرابع : المحكم في عقود الأشغال الدولية. ٤٣٥
المبحث الأول : سمات منازعات عقود الأشغال الدولية. ٤٣٦
المبحث الثاني : التحكيم في عقود الأشغال الدولية. ٤٣٩
المبحث الثالث : المؤهلات المتطلبة في المحكم في عقود الأشغال الدولية. ٤٥٠

Scanned by CamScanner

المبحث الرابع : رد و تنحية المحكمين. ٤٥٣

الفصل الخامس : التحكيم متعدد الأطراف في عقود الأشغال الدولية. ٤٦٧

المبحث الأول : ماهية التحكيم متعدد الأطراف في عقود الاشغال الدولية. ٤٦٨

المبحث الثاني : المشاكل التي تثيرها التحكيم المتعدد الأطراف في عقود الأشغال الدولية. ٤٧٣

الفصل السادس: وسائل تسوية المنازعات في بعض عقود الأشغال الدولية بالتطبيق على نموذج عقد الفيدك (الطبعة الرابعة) ١٩٨٧ . ٤٧٩

المبحث الأول : دور المهندس في المادة / ٦٧ من نموذج عقد الفيدك (الطبعة الرابعة). ٤٨٠

- الحاجة إلى سلطة صانعة قرار في المنازعات الناشئة عن عقود الأشغال الكبري. ٤٨٥
- تعديل عقد الفيدك الطبعة الرابعة م / ٦٧ في خصوص السلطة صانعة القرار. (Dispute Adjudication Board) ٤٩١

المبحث الثاني: الوضع في الطبيعة الجديدة من عقد الفيديك (١٩٩٩) ٤٩٥

المبحث الثالث: الطبيعة القانونية للمواعيد المنصوص عليها فى عقد الفيديك (الطبعة الرابعة) ٤٩٧

- خاتمة. ٥٠٥

الملاحق

- قانون التحكيم المصرى فى المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ٥١٧

Scanned by CamScanner

- فـتوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلـس الدولى المصرى بعدم جواز التحكيم فى العقود الإدارية (١٨/١٢/١٩٩٦) ٥٤٣
- حكـم المحكمـة الدسـتورية العليا بإباحة مشاركة القطـاع الخـاص فـى تمويل مشروعات البنية الأساسية ٥٦٩
- قواعـد مركـز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى (بالعربية) ٥٨٣
- قواعـد مركـز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى (بالإنجليزية) ٦٤٩
- قواعد غرفة التجارة الدولية بباريس ICC ٧١٣
- أحكام التحكيم الدولى بغرفة التجارة الدولية بباريس
= حكم هضبة الأهرام ١٦ فبراير ١٩٨٣
= حكم القضية التحكيمية ٦١٦٢ لسنة ١٩٩٠ مشار إليها بالمؤلف ٧٧٥

قائمة المراجع ٨٠٧

فهرس ٨٣٣

Scanned by CamScanner